محاضرة رقم 05 :

الأهداف التعليمية للمحاضرة :

عزيزي الطالب /

بعد الإطلاع على هذه المحاضرة، ستكون مُلما إن شاء الله بأهم الجوانب القانونية والنظرية للنظام المحاسبي المالي.

1) أهداف النظام المحاسبي المالي
2) هدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
3) الإطار التشريعي الأساسي للنظام المحاسبي المالي
4) تعريف الأصول، الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي
5) الإيرادات والأعباء حسب النظام المحاسبي المالي

مدخل المحاضرة :

عرف القانون07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي الجزائري في المادة الثالثة منه، حيث ورد في هذا النص تسميته بالمحاسبة المالية :

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ومثلما رأينا في المحاضرات السابقة بأن الإطار التصوري للمحاسبة المالية ماهو إلا دليلا أو خطوط مُرشدة لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل ويحدد عموما عن طريق التنظيم لتصبح له صبغة قانونية. وبشكل عام يعد كل كيان أو مؤسسة مخطط حسابات واحد على الأقل ملائما لهيكله ونشاطه واحتياجاته في التسيير.

1) أهداف النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أهم الأهداف من تطبيق النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، الأداء، وتغيرات الوضعية المالية، حيث أن كل الالتزامات القانونية لهذه المؤسسات يجب أن تحترم، مع الأخذ بعين الإعتبار تنظيم المنشأة، حجمها، نشاطها.
- إمكانية إجراء المؤسسة للمقارنات عبر الزمن سواء كانت ذاتية (مقارنة نتائج المؤسسة عبر الزمن) أو مع مؤسسات أخرى سواء كانت داخل الوطن أوخارجه. *
- المساهمة في نمو ومردودية المؤسسات من خلال المعرفة الجيدة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط النوعية والفعالية في تسييرها.
- يسمح بمراقبة الحسابات وهو ما يعطي كامل الضمان " للمسيرين، المساهمين والشركاء، الدولة ومختلف المستعملين الآخرين كالعمال وأصحاب الحقوق" حول مصداقية ودقة وشفافية القوائم المالية.
- نشر معلومات وافية، صحيحة، موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاعات (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقا من المعلومات الدالة، والمجموعة في ظل ظروف موثوقة وواضحة.
- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا.
- قواعد التقييم العامة والخاصة حيث يظم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.

* عند إجراء المقارنات يجب أن تمارس المؤسسة المقارن بها نفس طبيعة النشاط ويجب أن تقع داخل نفس القطاع.

- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج. حالات تغيير الخزينة، حالات تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

2) هدف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي :

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشوف المالية.
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

3) الإطار التشريعي الأساسي للنظام المحاسبي المالي :

أ. صدور القانون رقم: 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي (43 مادة)

ب. صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في (2008/05/26) يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 (44 مادة) .

ج. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومدونة الحسابات الصادرة في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس2009 .

أ. القانون 11/07 : يحتوي 43 مادة وتتمحور حول :

- تعريفات ومجال التطبيق النظام المحاسبي المالي من المادة 02 إلى 05.
- الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية من المادة 06 إلى 09.
- تنظيم المحاسبة من المادة 10 إلى24.
- الكشوف المالية من المادة 25 إلى 30.
- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة من المادة 31 إلى 36.
- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية من المادة 37 إلى 40.
- أحكام ختامية من المادة 41 إلى 43.

ب. المرسوم التنفيذي رقم 08 /156 : يحتوي 44 مادة وتتمحور حول :

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4 مواد).
- تعريف الطرق والمبادئ المحاسبية (15مادة).
- تعريف عناصر القوائم المالية (9 مواد).
- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية (مادتان).
- مدونة الحسابات (مادة).
- تعريف القوائم المالية (6 مواد).
- الحسابات المدمجة ، تغيير الطرق المحاسبية ، مسك المحاسبة المالية المبسطة.. إلخ (7مواد).

ج. القرار المؤرخ في 26/ 2008/07 :

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات.
- عرض الكشوف المالية.
- مدونة الحسابات وسيرها.

المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

4) تعريف الأصول، الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي :

الأصول :

الأصول أو الموجودات هي عبارة عن موارد تسيرها المؤسسة وهي ناتجة عن أحداث ماضية وينتظر منها تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية ، كما تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا جارية.

عناصر الأصول :

تحتوي الأصول الجارية على :

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الإستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة.
- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الدورة المحاسبية.
- السيولة أو شبه السيولة التي لا يخضع استعمالها لقيود.

أما الأصول غير الجارية فتحتوي على ما يلي :

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر "12" شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

الخصوم :

الخصوم هي كل الالتزامات والمطالب الحالية للمؤسسة، والتي تكون نتيجة أحداث سابقة، حيث أن خروجها من ذمة المؤسسة يؤدي إلى خلق موارد التي تُترجم في شكل منافع اقتصادية، كما تصنف الخصوم إلى جارية وغير جارية.

تصنف الخصوم الجارية عندما :

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية.
- يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

كما تصنف الخصوم إلى غير جارية :

- الخصوم الأخرى المتبقية باستثناء ما ذكرنا سابقا فيما يخص الخصوم الجارية.
- الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد، حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية شرط :

– أن يكون استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر "12" شهرا.

– تنوي المؤسسة إعادة تمويل الإلتزام على المدى الطويل، مع وجود اتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

عناصر الخصوم :

– الأموال الخاصة: تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها، أو بعبارة أخرى هي عبارة عن الفرق بين مجموع الأصول والخصوم، وتتمثل في الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل دائم.
– الديون قصيرة الأجل : وهي الديون التي على عاتق المؤسسة والناتجة عادة عن عمليات الاستغلال، وتكون فترة استحقاقها أقل من سنة.
– الديون طويلة الأجل : وهي الديون التي على عاتق المؤسسة والناتجة عادة عن عملية الاستثمار، وتتجاوز فترة استحقاقها السنة.

5) الإيرادات والأعباء حسب النظام المحاسبي المالي :

الإيرادات :

تتمثل في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية، في شكل ارتفاع لقيم الأصول أو انخفاض لقيم الالتزامات والتي تسمح برفع رأس المال، ومنها المداخيل التي تتحصل عليها المؤسسة جراء نشاطها وأيضا زيادة قيمة أي عنصر من عناصر الأصول "كالأرباح المتحصل عليها من فائض قيمة الاستثمارات المتنازل عنها، فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم الأصول، وكذلك انخفاض قيمة أي عنصر من عناصر الخصوم.

التكاليف :

تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في شكل إخراج أو نقص في قيمة الأصول أو ارتفاع في قيمة الخصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الإحتياطات وخسارة قيمة التنازل عن الاستثمارات، تغير معدلات الصرف.

النتيجة الصافية :

تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع التكاليف المتعلقة بالدورة، ويكون هذا الفرق مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء والإيرادات ، كما نشير إلى أنه لا تدخل عناصر الإيرادات والتكاليف الخاصة بالدورات السابقة ضمن النتيجة الصافية، وتعتبر أخطاء يمكن معالجتها من خلال الأموال الخاصة.